

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّهِمْ بِالْحَيْرِ
فصل قوله

ومن قال لامرأته انا منك طالق فليس شيء وان نوى طلاقاً وهذه سسلة
الجامع الصغير وصورتها يه محمد بن يعقوب بن علي حينه رضي الله عنه في
رجل يقول لامرأته انا منك طالق ينوي الطلاق قال لا تكون طالقاً ولو قال
انا منك باين فنوى الطلاق كانت طالقاً وكذلك لو قال عليك حرام
ينوي الطلاق كانت طالقاً وهذا من ههنا وعند الشافعي يقع الطلاق بقول
انا منك طالق اذا نوى الطلاق له ان الطلاق حيز النكاح وهو قائم بالزوج
جميعاً ثم يصح اضافة الطلاق الى المرأة لازالة النكاح القائم بها فينبغي ان
يصح اضافته الى الزوج لازالة النكاح القائم به كما في قوله انا منك باين انا
عليك حرام وليس ان الطلاق لازالة العتيد والعتيد بالنكاح حصل للرجل
على المرأة لا للمرأة على الرجل الا ترى ان المرأة لا تنزوح زرعاً اخر مادام
النكاح الاول باقياً والرجل يتزوج امرأة اخرى بخلاف لفظ الابانة والتحريم
فان الابانة تدل على قطع الوصلة المشتركة بينهما فلهذا جاز اضافته الى كل
واحد منهما الا ترى انه يقال بان عنهما كما يقال بانته عنه وكذا لفظ الحرام
يدل على ازالة الحل والحل مشترك بينهما فلهذا جاز اضافة الحرام اليه كما جازت
اضافته اليهما الا ترى انه يقال حرم عليها كما يقال حرمت عليه فلام يكن
العتيد على الرجل يصح اضافة اللفظ الذي يدل على زوال العتيد وهو الطلاق
الى الرجل وان الطلاق لو ثبت وقع المرأة لا يخل ما ان ثبت ابتداءً او بقاءً
على ثبوته في الرجل بلا يجوز الاول لعدم اضافة الطلاق اليها ولا يجوز الثاني ايضاً

عائ
عائ

لان الرجل ليس بطالق من المرأة لعدم العتيد فيه فلما قوله انا منك طالق كما اذا
قال لعبد انا منك حر حيت لا يعتق فان قلت لا نسلم عدم العتيد يبي
الرجل ولهذا لا يجوز له ان يتزوج اربعا سواها عليها واختها وابنة اختها وابنة
اختها قلت ذلك باعتبار عدم المسروعة لا باعتبار ان العتيد واقع على
الرجل سانه ان اربعا سواها مع ما يكن حسناً والجمع بين الحس لا يجوز ابتداءً وان
لم يتزوج الواحدة قبل الا ربع وكذا الجمع بين الاخنتين لا يجوز ابتداءً ولذا ائ
بين المرأة وابنة اختها لا يجوز فلو كانت حرمة التزوج لوجود
العتيد على الرجل لما اجمع في هذه الصور ابتداءً لعدم العتيد فعلم ان زيادة
من عدم جواز نكاح الاربع والاخت عليهما يدل على وقوع العتيد على الرجل
قوله في الوجه الاول اي في قوله انا منك طالق **قوله** لان
ملك النكاح مشترك فاك خمس اربعة السرخسي في مبسوطه هو شرح الكافي
للحاكم الشاهد والذي يقول بان الملك مشترك كلام لا معنى له بل الملك للزوج
عليها خاصة حتى يتزوج المسلم الكتابية ولا يتزوج الكتابي المسلم **قوله**
بالعتيق اي يمكن المرأة نفسها **قوله** والطلاق وضع لان التهما اي
لازالة الملك والحل **قوله** فيصح معاً اي يصح الطلاق معاً
الى الزوج **قوله** كما في الابانة والتحريم اي في قوله انا منك باين انا عليك
حرم تقع الطلاق بالاجماع اذا نوى **قوله** وهو فيها اي العتيد في المرأة
قوله ولو كان لازالة الملك فهو عليها يعني لا يسلم ان الطلاق لازالة الملك
وليس سلهما اي لازالة الملك لكن لا نسلم ان الملك للمرأة على الرجل بل الملك للرجل
على المرأة الا ترى ان الرجل للملك بعضها وجب عليها المهر والنفقة بمقابلة ملكه
قوله وهي مشتركة اي الوصلة قوله وهو مشترك اي الحل **قوله**

Copyrighted material